دراسة في ثروات النساء
في مجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني

أ/ ليلى خيراني

جامعة الجزائر2

يعد الوقوف على إدراك أهمية دراسة الوثائق العثمانية فعلا خطوة إيجابية نحو الكشف عن آثار شاهدة على كل ما حدث في المجتمع، في مستوياته المختلفة، ومجموع تلك الوثائق يعد فعلا منجما ومخزونا تاريخيا، يحتوي على معلومات جد ثرية ومتنوعة، لا يمكن أن يهملها دارس الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فهي شاهد على تلك الحقبة فعلا وواقعا يمكن من خلالها أن نتعرف بدقة على الحياة في العهد العثماني الذي احتلت فيه شريحة النساء في مجتمع مدينة الجزائر حيزا هاما أسفرت عنه جملة القضايا التي عرضت على المحكمة الشرعية، وكان عمل مؤسسة بيت المال من جرد وإحصاء لتركات الأشخاص المتوفين الذين لم يتركوا عاصبا شرعيا عملا في غاية الدقة والإحكام، وقد برزت شريحة النساء في تلك الدفاتر بكثرة، فتشكل لدينا بذلك مصدران أساسيان متنوعان في القضايا، تضمنا من المعلومات ما يسمح بالقيام بقراءة جديدة، تكشف عن جوانب هامة من حياة النساء وواقعهن في المجتمع، ظل لوقت طويل حكرا على كتابات الغربيين من خلال مذكرات الأسرى، وملاحظات الرحالة، وتقارير القناصلة والجواسيس والرهبان، وقد آن الآوان لإعادة كتابة التاريخ المحلي كتابة موضوعية وعملية.

1- درجة التفاوت بين الثروات:

يعد حجم الثروة التي خلفها المتوفى، أهم نقطة فاصلة سعى فيها الموثقون لضبطها وتقييدها، كيف لا ،والأمر يتعلق بالقيمة المالية الإجمالية للمتروك، الذي وإن لم يكن " سيولة نقدية " Argent liquide، فقد عمل بيت المالجي على إعطاء قيمة كل متروك بما يقابله من مقدار العملة المحلية، ليصل في الأخير ـ بعد عملية الجمع إلى تحديد ثروة المتوفى، وهو الأمر الذي سهل علينا كثيرا التعرف على قيمة المبلغ المالي.

تتميز المخلفات في مجملها بالتفاوت الشاسع بين مستويات الثروة بين الأفراد ـ نخص بالذكر فئة النساء ـ فهناك تباعدًا صارخا بين الحدين الأدنى والأقصى، فقد وجدنا أدنى ثروة في الفترة الممتدة بين 1799ــ 1817، هي متروك عجوزة من باب الجديد خلفت ريالين اثنين (02)، سنة 1802، بينما بلغ أقصى حد للثروة في سنة 1801، وهو متروك امرأة بلغ 9066 ريالا، وكانت الثروة الثانية لامرأة أخرى تدعى بنت بن دارم التي توفيت سنة 1800 حيث خلفت ثروة تقدر بـ 8726 ريالا.

أما بالنسبة للمخلفات في عينة 1807 ـ 1817، فقد وجدنا أن أدنى ثروة قد بلغت ريالين (02)، خلفتها عجوز في سنة 1804، والمبلغ نفسه خلفته عجوز أخرى من سباط الحوت سنة 1813، أما أقصى ثروة فقد بلغت 38.242 ريالا، وهي متروك مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود، أواسط جمادى الأولى سنة 1817.

كما رصدنا حالتين لامرأتين كانتا تمتلكان ثروة تفوق العشرة آلاف ريال، وهما تخصان ثروة راضية من عين شاه حسين التي تقدر بـ 18.595 ريالا سنة 1809، وثروة امرأة من القهوة الكبيرة، متوفاة أواخر محرم 1813، وتقدر بـ 12.609.

وفيما يلي جدول يوضح توزع مستويات الثروة حسب العينة المدروسة:

توزع الثروة:

الفترة الزمنية	1803-1799		1817-1807		الكلي	
توزع الثروة(الريال)	عدد الحالات	النسبة	عدد الحالات	النسبة	عدد الحالات	النسبة
أقل من 50	29	٪14.57	105	٪21.42	134	٪20.15
من 50 إلى 100	27	٪15.42	66	٪13.46	93	٪13.98
من 100 إلى 500	58	٪33.14	148	٪30.20	206	٪30.95
من 500 إلى 1000	25	٪14.28	68	٪13.87	93	٪13.98
من 1000 إلى 5000	31	٪17.71	83	٪16.93	114	٪17.14
فوق 5000	05	٪02.85	20	٪04.08	25	٪03.75
	175		490		665	

يتضح من خلال الجدول، أن التباين واضح وشاسع بين نسب توزع الثروة عند النساء، فقد كانت فئة معتبرة منهن لا تمتلكن أزيد من 500 ريال،

وهي تشكل بذلك ما يقرب من 30٪، ثم تليها الفئة التي لا تتجاوز ثروتها 1000 ريال، وشكلت نسبتها 17٪، بينما وجدنا نسبًا قليلة يفوق حجم ثروتها الـ 5000 ريال هي 04٪، ومما نستنتجه من دراسة هذا المخطط أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري آنذاك، جد صعبة وقاسية، انعكست على ثروات الجزائريين، الذين يمكن وصف معيشة بعضهم بالفقر المدقع، وهذه الفترة هي مطلع القرن التاسع عشر ميلادي، فقد كتب القنصل الفرنسي **دوفال** إلى وزير خارجيته متحدثا عن وضعية الجزائر بعد هجوم الفرنسيين على مدينة الجزائر عام 1815: "لقد ذكرت هاته الأيام كل أنواع المصائب التي حلت بالبلاد منذ تولي عمر باشا الحكم منها هزيمة الأسطول الجزائري على يد الأمريكيين، والسلم المخجلة التي تلت ذلك ثم جيش من الجراد قدم من الصحراء وانتشر في كامل الولاية، متلفا القسم الأكبر وتسببت في مجاعة عمت البلاد".

2 ـ كبيرات الثريات:

تم تصنيف فئة كبيرات الثريات حسب الحالات الواردة في دفاتر بيت المال التي تتجاوز فيها قيمة الثروة الخمسة آلاف ريال (5000) فمن كن هؤلاء؟ وإلى أي الفئات الاجتماعية ينتمين؟ وما هو المقياس الذي يساعدنا في التعرف أكثر على الطبقة الثرية التي عرفها مجتمع مدينة الجزائر في الفترة العثمانية؟

أولا نبدأ بالعينة التي تخص الفترة الزمنية الممتدة بين 1799/ 1803، فقد رصدنا خمس حالات، وهي بذلك لا تمثل سوى نسبة 02.85٪، فهي نسبة ضئيلة جدا تعكس أقلية هذه الفئة في المجتمع، أما في العينة الثانية فقد ارتفع عدد الثريات حيث وصل إلى عشرين حالة (20)، فتشكل بذلك نسبة 04.08٪.

وفيما يلي جدول يوضح فئة كبيرات الثريات في المجتمع:

الفترة الزمنية	عـــــدد التركات	الحـــد الأدنى	متوسـط الثروة	الحـــد الأقصى	مجمـــــل الثروة
1803 ـ 1799	05	5095	6766.6	9066	33833
1817 ـ 1807	20	5311	9213.4	38.242	184268

يتضح من الجدول أن ظاهرة الثراء الفاحش، عند فئة النساء لا تخص إلا فئة قليلة جدا، والظاهرة نفسها شهدها المجتمع التونسي، الذي لا تشكل نسبة ثراء النساء فيه سوى 04.8٪ وهي الفئة التي تراوحت مخلفاتهن بين 1000 و3000ريال. والتباين بين حجم ثرائهن واضح في العينة نفسها، حيث نجد مثلا في الفترة ما بين 1799 ـ 1803 فرقا واضحا بين المخلفات (5095) خمسة وتسعون وخمسة آلاف ريال، هي مخلف زوجة الجيجلي سنة 1801، ومخلف امرأة سنة 1803، المقدر بست وستين وتسعة آلاف ريال (9066)، والفرق كما نلاحظ هام، ونجد أيضا فرقا شاسعا في العينة الثانية الممتدة بين 1807 ـ 1817، بين المخلف إحدى عشر وثلاثمائة وخمسة آلاف ريال 5311، وهو مخلف عجوز من زاوية أيوب، توفيت سنة1811، وبين اثنين وأربعين ومائتين وثمانية وثلاثين ألف ريال 38242، وهو مخلف مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود المتوفاة سنة 1817، ويعد الفرق مذهلا بين هاتين الثروتين.

وعليه يتأكد لدينا أنه حتى في فئة كبيرات الثريات يوجد تفاوت واضح بين حجم ثرائهن، وهو ما يعكس حتما انتماءهن الاجتماعي والاقتصادي داخل مجتمع المدينة. ونحاول تفصيل ذلك بالاعتماد على رسم جدول نصنف فيه الفئة الثرية اجتماعيا واقتصاديا.

قائمة أسماء كبيرات الثريات 1799 ـ 1803(دفاتر بيت المال)

السنة / م	الاسم	الثروة
1803	امرأة من الخبوط	9066
1800	بنت بن دارم	8726
1802	عايشة الشوشانة	5542
1801	القبايلية	5404
1801	زوجة الجيجلي	5095

قائمة أسماء كبيرات الثريات 1807 ـ 1817(دفاتر بيت المال)

السنة / م	الاسم	الثروة
1817	مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود	38242
1809	راضية	18595
1813	امرأة	12609
1813	آمة	8757
1808	امرأة بنت بن علي البشاطني	8756
1817	زوجة شاوش العلجة	7790
1816	الإسلامية	7627
1817	نفيسة بنت الحاج قدور	7600
1817	بنت بوزيان قايد	7500
1813	زوجة القايد إبراهيم	7417

1809	دالي يمونة	6980
1811	بنت الحداد بكرجي	6814
1817	بنت القايد عمر	6803
1813	بنت الباي	6491
1808	امرأة	5433
1815	مليسة المسمعة	5433
1814	امرأة	5394
1817	الولية مونى بن ابن ناجح	5378
1810	امرأة محمد بن سيد علي بن مبارك	5338
1811	عجوز	5311

نلاحظ بالنسبة للعينة 1799 ـ 1803، أن أكبر ثروة كانت لامرأة لم يرد ذكر اسمها، حيث تركت ثروة تقدر بـ 9066 ريال، وهي بذلك تمثل نسبة 26.79٪ بالنسبة لمجمل الثروة، كما عثرنا على حالة لاحدى البرانيات تعد ضمن الطبقة الميسورة الحال وهي القبايلية التي تركت ثروة تقدر بـ 5404 ريالات، وهي تشكل نسبة 15.97 ٪.والغريب في الأمر أن نعثر على إحدى المعتقات اللاتي ارتقين إلى سلم الثراء والغنى وهي "الشوشانة"، فقد تركت ثروة تقدر بـ 5542 أي تمثل نسبة 16.38٪، وهو أمر يثير الاستغراب ويفتح مجالا واسعا من وضع الفرضيات التي أهلت خادمة إلى ارتقاء سلم الثريات واحتلال المرتبة الرابعة منه، فهل خدمة البيوت من المهن المربحة في ذلك العهد؟ أم يوجد هناك تفسير آخر نجهله كان سببا في كسب هذه الثروة؟ فإذا أردنا تحليل هذه الظاهرة أكثر بالعودة إلى الوثيقة فإننا نجد أن قيمة مصاغها

فقط شكلت 2025 ريالا، وهو أمر ربما له علاقة بحب المرأة اكتساب المصاغ واعتباره ثروة قائمة بذاتها.

أما بالنسبة للعينة الثانية (1807 ـ 1817)، وتتضمن عددا أكبر مما تتضمنه العينة السابقة، وهذا حتى من حيث قيمة الثروة، فإننا نجد أن متروك مومنة زوجة خليل بنت الحاج محمود يقدر بـ 38.242 ريالا، وهي بذلك تمثل نسبة 25.51٪ من مجمل الثروة، تليها راضية التي تركت ثروة تقدر بـ 18.595 ريالا تمثل نسبة 12.40 ٪ من مجمل الثروة، والأخرى تخص المرأة التي تركت ثروة تقدر بـ 12.609 ريالا، وهي تمثل نسبة 08.41٪، أما ثروة الفئات المتبقية اللاتي تقل ثروتهن عن عشرة آلاف ريال. وقد تمكنا من التعرف على شريحة من النساء كن ذوات شأن في المجتمع، فمن خلال نسبهن وأسماء أو ألقاب أزواجهن، فوجدنا بنت الباي التي تركت ثروة تقدر بـ 6491 ريالا، وهي تمثل نسبة 04.33٪، كما رصدنا حالات أخرى الأولى لزوجة القايد والثانية لابنة القايد وهو لقب إداري ومنهن أيضا من كن بنات لحرفيين، كبنت الحداد البكرجي التي خلفت ثروة تقدر بـ 6980 ريالا وبنت البشاطني التي تركت 8.757 ريال، كما وجدنا حالة زوجة الشاوش، التي خلفت 7790 ريالاً، وحالة جديرة بالاهتمام لامرأة حرفية هي مليسة المسمعة، التي تركت ثروة تقدر بـ 5.433 ريالاً ومما يدعو إلى الاستغراب هو وجود حالة لأمة احتلت المرتبة الرابعة ضمن سلم ميسورات الحال، فقد بلغت تركتها 8757، وهي تمثل بذلك نسبة 5.84٪ من مجمل الثروة، وهنا ارتأينا أن نطرح جملة من التساؤلات علّها تقودنا إلى الكشف عن خصوصية امتلاك فئة العبيد لثروات تؤهلها الارتقاء إلى مكانة مرموقة في المجتمع، وهي تأكيد آخر على تسامح المجتمع الإسلامي وتحرره في معاملة العبيد الذين يمكن أن يرتقوا إلى مكانة هامة في المجتمع.

3 ـ النساء المتوسطات الثراء:

تم تصنيف فئة متوسطي الثروة عند شريحة النساء حسب الحالات التي تتراوح فيها قيمة الثروة بين 1000 و5000 ريال.

وقد حاولنا من خلالها أن نميز بين فئة النساء، وأن نتعرف على الشريحة المتوسطة الحال في مجتمع مدينة الجزائر التي تنتمي إليها هؤلاء النساء، من العينتين السابقتي الذكر وطرح السؤال: هل هناك أصل ثابت لتفسير نسبة التفاوت بين ثروة عناصر هاته الشريحة؟ فهل توفر الأصل والنسب والانتماء إلى الفئة الحرفية كاف للارتقاء إلى مستوى مقبول ووسط من العيش؟ أم هناك أسباب أخرى هي التي تتحكم في توزع الثروة؟ لنصل في الأخير إلى التعرف على حجم ثروة الفئة الوافدة، ومعها الإماء، التي شاع عنها أنها أكثر الفئات حرمانا وفقرا.

وفيما يلي جدول توزع وسطي لثروة كل الفئات (1799 ـ 1803) و(1807 ـ 1817)

ـ الثروة بالريال دراهم صغار.

الفترة الزمنية	وسطي الثروة العام	وسطي الثروة عند الفئة	وسطي الثروة عند	وسطي الثروة عند الإماء والمعتقات
1799 ـ 1803	2374	2389	2466	1761
1807 ـ 1817	2015	2129	1650	1758

أحصينا في العينة الأولى 1799 ـ 1817 حوالي 30 حالة تفوق ثروتها الألف ريال (1000)، وكان بذلك مجموع الثروة الاجمالي لهاته الفئة يقدر

بـ 73.608 ريالا، إن أضخم ثروة كانت لربيبة الجيلالـي البقـار الـتي قـدرت بـ 4597 ريالا، وهي تمثل بذلك نسبة 06.24٪ من مجموع الثروة، وقدر أدنـى حد للثروة بـ 1063 ريال لامرأة متوفاة سنة1800، أما متوسط الثـروة فيقـدر بـ 2374 ريال.

إن أهم ما نستخلصه من هاته المعطيات الإحصائية، هـو إمكانيـة وصـف هاته الشريحة مـن النسـاء في المجتمـع، بأنهـا كانـت أيسـر حـال مـن الفئـات الأخرى ـ المتوسطة الحال ـ، فمبلغ الألف ريـال في الفـترة قيـد الدراسـة لا يستهان به، خاصة إذا ما قارناه بأدنى حد في الثروة الـذي لم يتجـاوز ريـالين اثنين (02)، وكذلك وجدنا أن عدد الحالات يمثل نسبة 17.14٪ مـن مجمـوع عدد حالات العينة، وتعد هي الأخرى نسبة هامة أيضا.

أما العينة الثالثة (1807 ـ 1817)، التي عثرنا فيهـا علـى 82 حالـة وتفـوق ثروتها الألف ريال (1000)، وتمثل بذلك نسبة 16.73٪ من مجمـوع حـالات العينة، الذي يقدر مجموع ثروتها الاجمالي بـ 167267 ريـال، كانـت أضـخم ثروة فيها لـ زوجة الحاج محمد العربي المتوفـاة سـنة 1815، فقـد قـدرت بـ 4633 ريال، بينما وجدنا أدنى حد للثروة هو لامرأة متوفـاة سـنة 1223 هـ، فقد بلغت ثروتها 1052 ريال، ليكون بذلك متوسط الثروة عند هاته الحالات هو 2015 ريال.

من خلال هاته الإحصائيات يمكننا أن نقول بأننا وصلنا إلى النتائج نفسـها تقريبا التي توصلنا إليها بالنسبة للعينة الأولى، وأن تلك الشريحة كانت تعيش في وسط أقل ما يقال عنه أنه أيسر حال ـ في الفئة المتوسطة ـ.

الفئة الأرستقراطية:

إن دراسة عميقة لخصوصيات ما جاءت به دفاتر بيت المال، جعلتنا نصـل إلى تفاصيل دقيقة مكنتنا من التمييز بين فئات هاته الشريحة التي تضم فئة من النسـاء

ينتسب أزواجهن إلى الطبقة الإدارية والعسكرية، وأخرى تنتمي إلى فئة الحرفيين، وفيها نفصل بين الأزواج الحرفيين، وبين النساء الحرفيات أنفسهن.

ـ زوجات الفئة الإدارية والعسكرية: فوق 1000 ريال دراهم صغار:

1802	بنت قائد البحر	4071
1816	خدوجة بنت الرايس	3790
1800	أخت القبطان كان	2701
1802	زوجة ابن البحر	2111
1808	الولية صلوح بنت علي باي الشرق	2078

ـ زوجات الفئة الحضرية:

1803	ربيبة الجيلالي البقار	4597
1800	زوجة الكواش	3294
1803	زوجة سالم الحداد	1317

-فئة غير محددة:

1817	زوجة أمين الجيجلية	1284

ـ نساء حرفيات:

1803	الماشطة	4075
1816	المبحرة	3970
1817	المبحرة	3908
1816	الشماعة	2403
1809	الحاجة المسمعة	2029
1816	المبحرة	1386
1808	مريومة الإسكافية	1178

يبدو واضحا أنّ ثمة تفاوتًا ملحوظا بين حجم ثراء الفئات، ونـذكر علـى سبيل المثال ثروة بنت قايد العيون وهي أضخمها حيث تقدر بـ 4071 ريـال، بينما كانت ثروة الولية صلوح بنت باي الشرق هي أدناهـا، حسـب القائمـة وتقدر بـ 2078 ريال، ومنه كـان متوسـط الثـروة هـو 2950 ريـال. وفي فئـة زوجات الحرفيين وجدنا أضخم ثروة هي لربيبة الجيلالـي البقـار وتقـدر بــ 4597 ريال، بينما كانت أدنى ثروة لزوجـة أمـين الجيجليـة، وتقـدر بــ1284 ريالا، وكان متوسط الثروة هو 2623 ريال.

أما في فئة النساء الحرفيات، فقد وجدنا الماشطة أي الحلاقـة، الـتي تركـت ثروة تقدر ب 4075 ريال وهي أضخم ثروة في العينةـ الأولى والثانية ـ بينمـا

أدنى ثروة كانت للإسكافية التي قدرت ثروتها ب1178 ريالا فكان متوسط الثروة يقدر ب 2527 ريالا.

الفئة الوافدة:

يتعلق الأمر بالفئة الوافدة من خارج مدينة الجزائر، والتي يتراوح حجم ثروتها بين 1000 و5000 ريال دراهم صغارا، وقد رصدنا في العينة قيد الدراسة (1799ـ 1817)، خمس حالات (5) بلغ مجموع ثروتها 10182 ريالا.

إن أضخم ثروة كانت للعباسية المتوفاة سنة 1801، حيث تقدر ثروتها بـ 2966 ريالا، بينما كانت أدنى ثروة هي للمرابطة فاطمة البليدية المتوفاة سنة 1815، وتقدر ب 1598ريالا، لنحصل بذلك على متوسط الثروة المقدر بـ 2036ريالا، وفي الحقيقة يمكننا أن نعتبر أن حال الفئة الوافدة عموما جد متقارب، ونخص بذلك الفئة الأيسر حالا في الشريحة المتوسطة الثروة.

فئة الإماء والمعتقات:

قد نستغرب وجود هاته الفئة ضمن الفئات الأيسر حالا في العينة المدروسة، والتي حددنا حجم ثروتها المتراوح بين 1000 و5000 ريال. فقد عثرنا على أربع حالات (4) لإماء بلغ مجموع ثروتهن 9009 ريال دراهم صغار، وكانت أضخم ثروة لأمة متوفاة سنة 1813 بلغت قيمتها 4293 ريالا، أما أدنى ثروة فهي لأمة متوفاة في السنة نفسها، وتقدر بـ 1398 ريالا، ليكون بذلك متوسط الثروة عند فئة الإماء هو 2252 ريالا، إن هاته الإحصاءات تعد إثباتا صريحا لواقع معيشة هاته الفئة التي ارتقى البعض منها للعيش في وسط أقل ما يقال عنه أنه أفضل بكثير من فئات أخرى وإن كانت حرة.

ثروات الإماء 1799.1817:

أما المعتقات، فقد رصدنا خمس حالات بلغ مجموع ثروتهن 6821 ريالا، وقد بلغ متوسط الثروة 1364ريالا، وهنا نلاحظ تفاوتا واضحا بين هذا العدد وما سبق ذكره عند فئة الإماء، فهل التحرر من العبودية له علاقة بالثروة؟ أم أن للثروة دلالات خاصة بها تتظافرها عدة معطيات هي التي تفسر ارتقاء الفئات إليها مهما كانت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، إن أضخم ثروة هي لأمة معتوقة متوفاة سنة 1813 فقد بلغت 1633 ريالا، أما أدنى ثروة فهي لياقوت معتقة التونسي المتوفاة سنة 1815، وقد قدرت بـ 1069 ريالا.

الفئة الأقل يسرا في الطبقة الوسطى:

قمنا بإحصاء عدد الحالات الواردة في دفاتر بيت المال، والتي يتراوح فيها مبلغ ثروتها بين 100 و1000 ريال دراهم صغار، وأدرجناها ضمن شريحة النساء التي اعتبرناها أقل يسرا ضمن وسطي الثروة. وقد قدر نسبة عدد الحالات الواردة في العينة الأولى 1799 ـ 1803 بـ 47.42٪ من مجموع الحالات، وكانت أضخم ثروة لامرأة من عين السباط المتوفاة سنة 1801 وتقدر بـ 966 ريالا، وتمثل بذلك نسبة 03.11٪، أما أدنى ثروة فهي لعجوزة من سباط الذهب وقد بلغت 101 ريال.

الفترة الزمنية	عدد التركات	الحد الأدنى	وسطي الثروة	الحد الأقصى	مجمل الثروة
1799 ـ 1803	83	101	385	996	31973
1807 ـ 1817	216	100	382	995	82574

إن ما لاحظناه على توزع ثروة هاته الشريحة هو التفاوت الواضح بين (الحدين الأدنى والأقصى، كما أن الثروة التي تتراوح قيمتها بين 100 و500 ريال لدى العينتين قيد الدراسة والتي رصدنا فيها 206 حالات، فهي بذلك تمثل نسبة 30.95٪، أما الثروة التي تتراوح ما بين 500 و1000 ريال، فرصدنا فيها 93 حالة، وهي تمثل نسبة 13.98٪، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن أغلبية الحالات الواردة في دفاتر بيت المال الخاصة بالفئة الأولى شكلت أكبر نسبة، وبذلك تعد الأغلب على الإطلاق في كل الحالات، ويقودنا هذا الأمر إلى القول بأن الأغلبية الساحقة في شريحة النساء في مجتمع مدينة الجزائر، كانت تعيش عيشة متقاربة في مستواها المادي والاقتصادي متوسطة الحال على العموم.

أما في العينة الثانية 1807 ـ 1817 فقد عثرنا على مجموع ثروة يقدر بـ 82574 ريالا، والغريب في الأمر أن أضخم ثروة هو لأمة من سباط بيالة المتوفاة سنة 1227 هـ، والتي تقدر بـ 995 ريالا، وتمثل نسبة 01.20٪، وكذلك بالنسبة لأدناها وهي لأمة متوفاة سنة 1814، وتقدر ثروتها بـ 100 ريال، وهذا إثبات آخر وصورة أدق لما وصلت إليه هاته الفئة من ارتقاء مادي وإن تعلق الأمر بالفئة المتوسطة الحال، فقد كانت أكثر حظا من فئات أخرى أدنى مستوى منها، وإن كانت حرة، وهذا ما سنحاول الكشف عنه في العنصر الآتي.

4 ـ النساء الفقيرات:

أخذنا في الحسبان كل الحالات، التي تراوحت فيها قيمة الثروة بين 50 و100 ريال، واعتبرنا أن هاته الفئة هي فقيرة ومحرومة دائما مقارنة بالحالة الاجتماعية السائدة وقتذاك، وأيضا مقارنة مع الفئة التي درسناها سابقا فقد تبين لنا من خلال مخلفات هاته الفئة أنها لا تملك سوى أشياء عديمة القيمة. ونأخذ على سبيل المثال متروك عجوزة متوفاة سنة 1801 ويقدر بـ 54 ريالا، وقد تضمنت حوائجها أشياء جد بسيطة، مثل: وصندوق، ومضربة،

ومطرح، ومجموعة أشياء هزيلة عبر عنها "بالقاربرطال"، ولا تتجاوز قيمة المفروشات 33 ريالا، أما الحوائج التي لا قيمة لها فهي لا تتجاوز 13 ريالا، ونستشف من هذه المعطيات أن تلك العجوز كانت فقيرة.

وفيما يلي جدول يبين توزع ثروة الفئة المحرومة من خلال دفاتر بيت المال في العينة قيد الدراسة.

جدول توزع ثروة الفئات المحرومة (بالريال دراهم صغار):

الفترة الزمنية	عدد التركات	الحد الأدنى	المتوسط	الحد الأقصى	مجمل الثروة
1799 ـ 1803	27	50	75.33	96	2034
1807 ـ 1817	66	50	55.13	99	5128

أحصينا في العينة الأولى 1799، 27 حالة تراوحت فيها الثروة بين 50 و100 ريال، وهي بذلك تمثل 15.42٪، أما مجموع الثروة فيقدر بـ 2034 ريالا، كما تبين لنا أن أضخم ثروة كانت لامرأة من زنقة الجنايز متوفاة سنة 1802 إذ قدرت ثروتها بـ96 ريالا، وتمثل بذلك نسبة 4.71٪ من مجمل الثروة، وكانت أدنى ثروة لعجوز متوفاة سنة 1801 قيمتها 50 ريالا.

أما في العينة الثانية 1807 ـ 1817، فقد رصدنا 66 حالة، أي بنسبة 13.98٪، حيث كانت أضخم ثروة لامرأة سالمة من جامع الأخضر قدرت بـ 99 ريالا، وهي تمثل نسبة 1.93٪، وأدنى ثروة لعجوز وأمة متوفيتين في سنة 1808، وقد تركتا مبلغ 50 ريالا.وكان متوسط الثروة الإجمالي هو: 55.13 ريالا.

يعد الغناء من المهن المربحة التي عادت على نساء المجتمع بالأموال، ولكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لحالة المسمعة المتوفاة سنة 1814، التي خلفت ثروة تقدر ب 79 ريالا فقط.

الوافدات الفقيرات:

عثرنا على ثمان حالات (8) لنساء وافدات أو برانيات، ينتمين إلى فئة الفقيرات التي تتراوح قيمة ثروتهن بين 50 و100 ريال، وقد بلغت قيمة الثروة عندهن 610 ريالات، وبلغ متوسط الثروة 76.25 ريالا، وفيما يلي قائمة بأسماء الوافدات الفقيرات حسب ما جاء في العينة (حجم الثروة بالريال):

ـ امرأة عنابية	97 ريالا
ـ عجوز جيجلية	85 ريالا
ـ امرأة مغربية	85 ريالا
ـ امرأة قليعية	84 ريالا
ـ امرأة سباوية	79 ريالا
ـ خيرة النايلية	75 ريالا
ـ امرأة بسكرية	54 ريالا
ـ امرأة جيجلية	51 ريالا

من الواضح أن هناك بعض من الفئة الوافدة من عاشت في فقر وحرمان، ويعود ذلك لظروف وأوضاع اجتماعية واقتصادية أثرت لا محالة في نمط معيشة هاته الفئة التي وفدت من المناطق الداخلية إلى مدينة الجزائر، إما لمرافقة أزواجهن الذين دخلوا للبحث عن العمل، وهو حال الفئة البرانية كالجيجلية والسباوية والنايلية والبسكرية، ولم تكن فئة الرجال بمعزل عن

تدني الحالة الاجتماعية، بل كانت الأرقام والنتائج التي توصل إليها الباحثون في الفترة نفسها، تنتهي عند الحقيقة نفسها وهي حرمان الفئة البرانية.

فئة النساء الأكثر فقرا:

يتعلق الأمر بالفئة التي تقل فيها الثروة عن خمسين ريالاً(50) وهي بذلك تعد الأدنى مستوى في طبقات المجتمع من حيث الثروة وهي الأكثر فقرا وحرمانا فإلى أي الفئات الاجتماعية تنتمي هاته الفئة؟ وما هي ميزة مستواها المادي؟.

تم إحصاء 134 حالة تنتمي إلى الفئة الفقيرة في العينتين قيد الدراسة، أي ما يمثل نسبة 20.15٪ من مجمل عدد الحالات، ويتعلق الأمر بنسبة هامة من شريحة المجتمع التي عاشت ظروفا جد صعبة وقاسية وأقل ما يمكن قوله أن هاته الفئة عاشت في فقر مدقع وهو ما يجعل مجال التصور عندنا واسعا يدفعنا إلى تصور إمكانية وجود نمط عيش لهذه الفئة التي بلغ أدنى حد فيها إلى مبلغ ريالين فقط، فما هي الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع؟ فهل يرجع ذلك إلى الأوضاع السائدة وقتذاك؟ خاصة والأمر يتعلق بفترة تراجعت فيها القوة الاقتصادية والبحرية الجزائرية، حيث عرفت هذه الأخيرة مرحلة ضعف وانكماش منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فشحت الغنائم وقل عدد الأسرى وتناقصت الإتاوات بعد أن اقتصر دور البحرية الحربي على رد الاعتداء وترقب الغارات والهجمات، وقد استمرت الأوضاع حتى بداية القرن التاسع عشر.

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر منذ نهاية القرن السابع عشر اتصف بالجمود حيث أن تردي تلك الأوضاع أثر سلبا على معيشة الأفراد، ومما زاد من سوءها آنذاك هو عجز الجهاز الإداري على تطوير أساليبه، والمطالب المالية الثقيلة، وانعكس ذلك على السكان فانخفض مستوى معيشتهم، وقد استمر ذلك إلى غاية أواخر العهد العثماني، وبذلك اتخذ

التنظيم الاجتماعي القائم على مبدأ التفاضل، ومن خلال نوعية التعامل وطبيعة العلاقة مع السلطة شكل هرم مقلوب تحتل أعلى قمته التي تمثلها القاعدة التي تشكل الأغلبية الطائفية التركية وتتمتع بكافة الحقوق والامتيازات، بينما نجد في أسفل الهرم المقلوب (الأقلية) التي يجسدها سكان الرعية ومعهم الطوائف البرانية وعامة الناس، كما شكل الصراع والتنافس الحاد بين فرق الأوجاق وجماعات الرياس وجها من الأوجه الخطيرة التي عادت سلبا على الأوضاع الداخلية وخاصة على الجانب الاقتصادي منها وقد وصف **هانريش** حضر الجزائر بأنهم:" قد أصبحوا كلهم اليوم فقراء، ولم تكن ثروتهم في العهد التركي بطبيعة الحال كبيرة أبدا "، إن مدينة الجزائر لم تكن بمعزل عما كان قائما في باقي الولايات العربية العثمانية، فقد صرح الإخباري يوسف الحلبي، بأن عدد الفقراء في مدينة حلب تضاعف سنة 1787، من جراء سوء التغذية، حيث انتشرت المجاعات الرهيبة، هذا وعلى الرغم من محاولة الأسر والعائلات الثرية التخفيف من حدة الأزمة وانتشار الظاهرة، إلا أن ذلك لم يكن وحده كافيا، وقد حمل الجهاز الإداري الممثل في الحكومة العثمانية مسؤولية عدم التكفل بهاته الشريحة المحرومة.

وفيما يلي جدول توزيع ثروة الفئة الأكثر فقرا حسب ما ورد في دفاتر بيت المال (العملة بالريال دراهم صغارا):

الفترة الزمنية	عدد التركات	الحد الأدنى	متوسط الثروة	الحد الأقصى	مجمل الثروة
1799 ـ 1803	29	02	22.48	47	652
1807 ـ 1817	134	02	17.10	49	2292

يتبين من خلال الجدول أن ثمة تباين واضح بين متوسط الثروة في العينة الأولى (1799/ 1803) للفئة الفقيرة التي تقدر بـ 22.48 ريال والعينة الثانية (1807 ـ 1817) حيث يبلغ 17.10 ريال فإلى ماذا يعود هذا الانخفاض؟ لاشك أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها مدينة الجزائر منذ مطلع القرن التاسع عشر، لاحظنا فيها أنه كلما توالت السنوات، كلما ازدادت معها سوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية.

في الفترة ما بين 1799 إلى 1803 تراوحت الثروة ما بين ريالين وسبعة وأربعين ريالا، وكانت أضخم تركة لثلاث نساء وهن عجوزة وأمة وامرأة تركن مخلفا يقدر بـ 47 ريالا، ويمثل نسبة 7.20٪، أما أفقرها فكانت عجوز من باب الجديد متوفاة سنة1802، وقد بلغت ثروتها ريالين (2) فقط.

وتراوحت الثروة فيما بين 1803 إلى1817 بين ريالين اثنين وتسعة وأربعين ريالا، الأولى كانت لعجوزتين خلفت نفس قيمة الثروة ريالان اثنان (2 ريال)، أما الثانية فهي للحاجة ملوكة المتوفاة سنة 1817، وتمثل ثروتها نسبة 2.13٪.

وقد عثرنا على حالة لمسمعة (مغنية)، تركت ثروة تقدر بـ 28 ريالا، وهي بنت الحمامجي المتوفاة سنة 1817، وهي عادة من المهن التي كانت تعود على النساء بالربح وقتذاك.

الوافدات الأكثر فقرا:

رصدنا ثلاث حالات لنساء وافدات على مدينة الجزائر ينتمين إلى الفئة الأكثر حرمانا في مجتمع مدينة الجزائر حيث لم تتجاوز ثروتهن قيمة 50 ريالا، وهن بذلك ينتمين إلى الفئة المهمشة. وفيما يلي قائمة الوافدات الأكثر فقرا.

ـ العنابية	46 ريالا
ـ امرأة عنابية مقتولة	31 ريالا
ـ القسنطينية	05 ريالات
ـ المجموع	82 ريالا

إن السؤال الذي يبقى مطروحا هو هل كان حقا خروج هاته الفئة من مواطنها الأصلية للبحث عن توفير سبل العيش؟ وإن كان الأمر كذلك فما هو حالهن في مدينة الجزائر التي كانت وقتذاك عاصمة البلاد وتحتوي من المرافق ما لا يوجد في غيرها من المناطق؟ وهل يمكن أن نستنتج بأنهن لم يوفقن في توفير معيشتهن، فكانت الهجرة بذلك زمانا ومكانا أصعب وأشق على قدرة الفرد على التحمل؟.

قائمة المصادر والمراجع:

- سلسلة بيت المال.دفتر4، علبة رقم:2، ودفتر5، علبة رقم:2

1- عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في تاريخ المغرب (الجزائر وتونس وليبيا) 1816-1871**، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، تونس، 1985

2-عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون، بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية واقتصادية**، رسالة دكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، 2002

3-ناصر الدين سعيدوني "البحرية الجزائرية في العهد العثماني" **مجلة التاريخ**، الجزائر 1986 العدد 22

4-ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، دار الغرب الإسلامي، 2000

5-هانريش فون مالستان، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، أبو العيد دودو، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973

6-A,Marcus ,»Poverty and poor relief in eighteenth century in Aleppo" In Revue au Monde Villes au Levant,Hommage à André Raymond , Edisud, 1990

7- T, SHUVAL, **La ville d'Alger vers la fin du 18e siècle**, Population et cadre urbain, édition, C.N.R.S, Paris, 1998

8-T ,Barchouche, «Niveaux de fortune et stratification sociale», In Les **Cahiers de Tunisie**, N.129-130,Tunis 1984

9-PASCUAL, J.P, «Meubles et objets domestiques quotidiens des Intérieurs Damascains du 17e siècle», **In Revue du monde Musulman**, nº 55-56-,1990.

10-PASCUAL, J.P, «Les interventions après décès, une source pour l'histoire économique et sociale de Damas au 17e siècle», **In les villes dans l'Empire Ottoman**, activités et sociétés, T.1, édition du C.N.R.S.

11- LARGUECHE, D, «Sur les traces du quotidien des femmes ordinaires.vivre, paraître, et défier, familles marginaux dans le monde Ottoman: femmes, enfants, pauvres et handicapés, sous la direction de Abdel jelil Temimi, fondation temimi pour la recherche scientifique et l'information, zaghouan, Août, 2002.

12-ESTABLET, C, «Les intérieurs Damascains au début du 18e siècle, sous bénéfice D'inventaires», **Les villes dans L'empire Ottoman activités et sociétés** T2 – C.N.R.S, Aix en Provence, 1994.

13-DENY, J, «A propos du Fond Arabe-Turc des Archives du Gouvernement Général de l'Algérie» **In Revue Africaine**, Vol 62, Alger, 1921.

14-CHERIF, M.H, «Les Documents de Bayt AL Mal dans les Archives de l'ancienne direction des Habous, **In Revue d'Histoire Maghrébine**, Tunis, N 39-40/1985